

III. معايير العلمية في العلوم الإنسانية

III.1. العلمية في العلوم الإنسانية

جون لادريير

تطرح العلوم الإنسانية مشكلا خاصا، لأنها تهتم بأنساق السلوك والفهم للأفراد والجماعات، والتي يقوم فيها «المعنى» بدور هام. ويوجد موقفان بهذا الصدد. يمكن تجاهل «المعاني» وتبني علوم الطبيعة كنموذج. وسنضطر لصياغة أنساق مفاهيمية أصلية، وتنظيم مراقبة تجريبية مختلفة عن التي تتم في الفيزياء. ولكن من الممكن في جميع الحالات تحقيق مراقبة تجريبية بدون أية حاجة لإدخال «المعاني» إلى أي مكان. يبدو أن هذا الطريق هو الذي اتبعه اللسانيون والتحليل الاقتصادي والإثنولوجيا ونظرية الألعاب. ولكن يمكن أيضا أن نصوغ نوعا آخر من التحليل قادرا على استعادة «المعاني». لا يتعلق الأمر بمجرد تسجيل الحياة المعاشة للفاعلين، ولكن يتعلق الأمر بإيجاد المعنى الملازم للأفعال والمؤسسات والأعمال المنجزة والعمليات الاجتماعية والثقافية. والمنهج الذي يفرض نفسه هنا هو المنهج الهرمينوطيقي: أي اعتبار النتائج المرئية مثل نص ينبغي فك رموزه، والذي يحيل إلى خطاب خفي لا يمثل النص المتوفر إلا نوعا من النقل المرموز له. لكن هناك على الأقل تصوران للهرمينوطيقيا: فيمكن تصورها إما كامتداد لنظرية القصدية، وإما كنظرية تأويلية. نجد التصور الأول في علم النفس الفينومينولوجي الذي يحاول فهم السلوك بالبحث فيه عن كفيات ملموسة للحياة القصدية. أما التصور الثاني فهو الذي يقترحه التحليل النفسي (...). إن معيار صلاحية هرمينوطيقا معينة هو ما يمكن أن نسميه «درجة الإشباع التي يحققها التأويل المقترح» أي مدى نجاح هذا التأويل في دمج

مجموع النصوص المتوفرة (بكل تفاصيلها بما في ذلك تلك التي تبدو بدون معنى) في مجموع منسجم. ومع ذلك، يمكن أن نتساءل إذا ما كان من الممكن تخصيص مكان خاص للعلوم الهرمينوطيقية. يبدو أنه يجب أن نعتبر علم النفس الفينومينولوجي مبحثاً فلسفياً أكثر منه علماً. ويبدو أن النظريات التأويلية تشيع في اشتغالها النظريات التجريبية الصورية. لكن يجب مع ذلك التمييز بين هذا النوع من النظريات وذلك النوع الذي يوجد في الفيزياء (...). تسمح النظرية الفيزيائية بالحصول - عن طريق الاشتقاق - على قضايا تجريبية، وهذا يمكنها من أن تُفيد في تفسير ظواهر فردية أو التنبؤ بها. أما النظرية التأويلية، فيبدو أنها تتعلق بالفهم أكثر مما تتعلق بالتفسير.

Jean Ladrière, <http://www.universalis.fr/encyclopedie/sciences-et-discours/4-la-question-de-la-scientificite/>

III.2. ما مدى علمية علم الاجتماع؟

بيير بورديو

يبدو لي أن لعلم الاجتماع كافة الخصائص المطلوبة في تعريف العلم. لكن إلى أية درجة؟ يختلف الجواب الذي يمكن أن نقدمه عن هذا السؤال حسب علماء الاجتماع. سأقول فقط إن هناك العديد من الناس الذين يدعون أنهم علماء اجتماع ويعتقدون ذلك، وأعترف بأنني أجد صعوبة في اعتبارهم علماء اجتماع، ونجد الأمر نفسه، بدرجات مختلفة في جميع العلوم. وفي جميع الحالات، فقد مر زمن طويل على خروج علم الاجتماع من زمن ما قبل التاريخ، أي زمن النظريات الكبرى للفلسفة الاجتماعية التي غالباً ما يخلط الجاهلون بينها وبين علم الاجتماع. إن علماء الاجتماع الجديرين بحمل هذا الاسم، اتفقوا على رأسال مشترك من المكتسبات والمفاهيم والمناهج، وإجراءات التحقق. ومع ذلك، ولأسباب سوسيولوجية متنوعة وواضحة - من بينها أن علم الاجتماع يقوم غالباً بدور الملاذ أو الملجأ - ، يعتبر علم

الاجتماع مبحثا مبعثرا بالمعنى الإحصائي للكلمة من وجهات نظر مختلفة. وهذا ما يفسر كون علم الاجتماع يبدو مبحثا منقسما أقرب للفلسفة منه للعلوم الأخرى. لكن المشكلة لا تكمن هنا : ذلك أنه إذا كنا حريصين كل الحرص على توخي الدقة في مسألة العلمية في علم الاجتماع، فإن ذلك يعود لكون علم الاجتماع يزعجنا (...)

هناك بالفعل امتياز تعس يلزم علم الاجتماع يكمن في مواجهته الدائمة لمسألة علميته. فالصرامة التي يتم التعامل بها مع علمية التاريخ أو الإثنولوجيا، دون الحديث عن الجغرافيا، والفيلولوجيا أو الأركولوجيا هي أقل بدرجات كثيرة من الصرامة التي يتم التعامل بها في هذه المسألة مع علم الاجتماع. إن عالم الاجتماع الذي يُساءل بدون انقطاع، يُسائل نفسه ويسأل بدون انقطاع أيضا. ويؤدي هذا الأمر للاعتقاد بوجود إمبيرالية سوسيولوجية : فمن يكون هذا العلم المبتدئ والمتلعثم، والذي يسمح بفحص العلوم الأخرى! أفكر بالطبع في سوسيولوجيا العلم. في الواقع، لا يقوم علم الاجتماع إلا بطرح الأسئلة، التي تُطرح عليه هو نفسه بشكل حاد جدا، على العلوم الأخرى. وإذا كان علم الاجتماع علما نقديا، فذلك لأنه يوجد هو نفسه، على ما يبدو، في موقع نقدي. إن علم الاجتماع - كما يقال - هو مصدر صعوبات (...)

إن تأخر ميلاد علم الاجتماع كعلم (مقارنة بعلوم أخرى، وبخصوص علميته) يعود لكونه علما صعبا بوجه خاص. وإحدى مشاكله الكبرى تكمن في كون مواضيعه هي رهانات مجموعة من الصراعات : أي مواضيع يتم إخفاؤها، وفرض الرقابة عليها والموت من أجلها.

3.III. العلمية في علم الاجتماع المعرفي

ياو أسوغبا

يقود النقاش حول الخاصية العلمية لعلم الاجتماع بالضرورة عالم الاجتماع، الذي يريد المساهمة فيه، على تقديم بعض المسلمات في البداية، وإلى القيام بتعريف دقيق لمفهوم العلم ذاته (ولطبيعة الإنسان). ولم يخل «بودون» Boudon (الذي يعتبر زعيما ومؤسسا معاصرا لعلم الاجتماع العلمي) بهذا المبدأ أبدا، بل لم يكفّ على العكس من ذلك عن التأكيد على ضرورة التسليح - بالنسبة لعمل الاجتماع بلغة قوية خاصة به، بحيث يتمكن من مساءلة وتفسير الواقع الاجتماعي (وفي إطار اهتمامه الدائم بالمسائل الاستمولوجية والمنهجية) اهتم بكيفية ثابتة بإشكالية صلاحية المعرفة في علم الاجتماع وبالمنهج الذي يجب إتباعه لصياغة هذه المعرفة الصحيحة.

هل يمكن التعامل بجدية مع الفكرة القائلة بأن بإمكان علم الاجتماع المطالبة بمشروعية علمية مثله في ذلك مثل العلوم الطبيعية؟ بالطبع يمكنه ذلك. فعلم الاجتماع أنتج ولازال يُنتج - باعتباره علما إنسانيا - معرفة ونظرية قادرة على تفسير وفهم الظواهر الاجتماعية التي تبدو غير قابلة للفهم لأول وهلة. وتتعلق القدرة الاستكشافية لمعرفة معينة بإمكانياتها التفسيرية للنظرية الناتجة عنها. لكن النظرية الجيدة تتميز بخاصيتين أساسيتين هما :

- أولا، يجب أن تكون القضايا التي تتضمنها مقبولة، أي يجب أن تكون منسجمة مع الواقع. وبتعبير آخر، يجب على القضايا التجريبية أن تنسجم مع الواقع. وإذا تعلق الأمر بقضايا غير تجريبية، فإن صدق نظرية معينة يصبح أكثر صعوبة. ومع ذلك، يجب أن تستجيب هذه القضايا المجردة لمعيار «القابلية للقبول».

- ثانيا، يجب على النظرية الجيدة أن تستجيب لمعيار «الموافقة» من خلال نتائجها. وبتعبير أدق، يجب أن تكون نتائج النظرية الجيدة موافقة

لمجموع الوقائع التي يمكننا ملاحظتها، والتي تزعم النظرية تفسيرها (...)
من السهل بالنسبة لـ «بودون» أن نجد في العلوم الاجتماعية والإنسانية
- وفي علم الاجتماع على وجه الخصوص - نظريات قوية وأكيدة مثل التي
نجدها في العلوم الطبيعية.

إن اعتبار علم الاجتماع علماً كان دوماً في قلب اهتمامات مؤسسي
علم الاجتماع. لكن هذا العلم يقوم أيضاً بوظائف أخرى. فيمكن أن
تكون له وظيفة وصفية أو تصويرية وذلك بتقديمه لمعلومات متنوعة
ومفيدة للاستجابة، على سبيل المثال، لطلب مؤسسة معينة تريد اتخاذ قرار
معين. وهكذا، يمكن لعلماء الاجتماع أن يُجمَعوا معطيات حول الخصائص
السوسيولوجية والديمقراطية المتعلقة بالعاطلين عن العمل، والتي ستستعمل
لإعداد سياسيات اجتماعية للإدماج المهني في المستوى الوطني في بلد معين
(...)

أدت النزعة النسبية إلى جعل الوظيفة المعرفية لعلم الاجتماع ثانوية، بل
وصل بها الأمر إلى التأكيد على أن كل المعارف المنتجة صحيحة، وأنه لا فرق
بين معرفة وأخرى، وأن العلوم الاجتماعية والإنسانية مجرد وهم. وعارض
«بودون» هذا التيار المغالي في النسبية، ودافع عن علمية علم الاجتماع (...)
ليست العلمية معطى جاهزاً في علم الاجتماع. بل على عالم الاجتماع انتزاعها
وبناءها ومواجهة الواقع الاجتماعي للملاحظة صلاحيته وصدقه.

Yao Assogba, *Entretien avec Raymond Boudon et systématisation de la démarche de l'explication en sociologie*, Les Presses de l'Université Laval, 2004, pp. 69-73.

III.4. علمية المقابلة في البحث العلمي

جون بوبار

واجه المتخصصون في «المقابلة» المستعملة كأداة من أدوات البحث العلمي مأزقين اثنين في صراعهم من أجل إثبات علمية هذه الأداة. وإذا كانت المقابلات في مجال البحث العلمي تشابه في العديد من الخصائص المحادثات العادية وأنواع أخرى من المقابلات (الطبية، الصحفية، المهنية...) فكيف يمكن البرهنة على أن هذه الأداة ليست مشبوهة وأنها تستجيب فعلا لمعايير المنهجية العلمية ؟ وبما أن المقابلة تشكل شكلا من أشكال الإدماج الاجتماعي (...) فكيف يمكن تجنب تأثير نتائج هذه العلاقة على المعطيات المحصل عليها؟

بالنسبة للمأزق الأول، سرعان ما أعلنت المقابلة النمطية عن احتلالها لموقع متميز بما أن حجم الأسئلة والأدوات التقنية والإحصائية المرافقة لها مستقل، فيما يبدو، من مخاطر عدم تمييزها عن المحادثات العادية. ومع ذلك، فقد تم التشكيك في هذه الكيفية الخاصة من المسألة من طرف أنصارها أنفسهم، لبعدها عن الأنماط العادية في مجال التواصل. أما المقابلة الكيفية، فإن تشابهها الكبير مع الطرق المعتادة في الحديث اعتبر أمرا إيجابيا وسلبيا في نفس الآن : فهو أمر إيجابي لأن المحادثات العادية هي التي بإمكانها تقديم حقيقة الخطابات، وهو أمر سلبي لأن هذا النوع من المقابلة يمكن أن يبدو غير دقيق (...)

كانت المقابلات الكيفية تُقرن بتيارات فينومينولوجية، واتخذ النقاش حول إيجابيات المقابلة الكيفية والكمية توجهها وضعيا إلى حدود الستينيات. وكانت الاهتمامات الكبرى بهذا الشأن تنحصر في معرفة أي النوعين يسمح بترجمة أفضل للواقع أو بإعادة إنتاج موفقة له، وأيهما يشكل الوسيلة الفعالة للاستجابة الناجعة لمعايير العلم (...)

III.5. معيار تمييز الصدق من الكذب في التاريخ

عبد الرحمن ابن خلدون

إعلم أنه لما كانت حقيقة التاريخ أنه خبر عن الاجتماع الإنساني الذي هو عمران العالم، وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل الوحش والتأنس والعصبيات وأصناف التغلبات للبشر بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها، وما يتحله البشر بأعمالهم ومساعدتهم من الكسب والمعاش والعلوم والضنائع، وسائر ما يحدث في ذلك العمران بطبيعته من الأحوال. ولما كان الكذب متطرقا للخبر بطبيعته وله أسباب تقتضيه. فمنها التشيعات للآراء والمذاهب؛ فإن النفس إذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخبر أعطته حقه من التمهيص والنظر حتى تتبين صدقه من كذبه؛ وإذا خامرها تشيع لرأى أو نحلة قبلت ما يوافقها من الأخبار لأول وهلة، وكان ذلك الميل والتشيع غطاء على عين بصيرتها عن الانتقاد والتمحيص، فتقع في قبول الكذب ونقله. ومن الأسباب المقتضية للكذب في الأخبار أيضا الثقة بالناقلين؛ وتمحيص ذلك يرجع إلى التعديل والتجريح. ومنها الذهول عن المقاصد؛ فكثير من الناقلين لا يعرف القصد بما عاين أو سمع وينقل الخبر على ما في ظنه وتخمينه فيقع في الكذب. ومنها توهم الصدق وهو كثير؛ وإنما يجيء في الأكثر من جهة الثقة بالناقلين. ومنها الجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع لأجل في نفسه. ومنها تقرب الناس في الأكثر لأصحاب التجارة والمراتب بالثناء والمدح وتحسين الأحوال وإشاعة الذكر بذلك، فتستفيض الأخبار بها على غير حقيقة؛ فالنفوس مولعة بحب الثناء؛ والناس متطلعون إلى الدنيا وأسبابها من جاه أو ثروة؛ وليسوا في الأكثر براغبين في الفضائل ولا متنافسين في أهلها. ومن الأسباب المقتضية له أيضا وهي سابقة على جميع ما تقدم الجهل بطبائع الأحوال؛ فإن كل حادث من الحوادث ذاتا كان أو فعلا لا بد له من طبيعة تخصه في ذاته وفيما يعرض له

من أحواله؛ فإذا كان السامع عارفا بطبائع الحوادث والأحوال في الوجود ومقتضياتها، أعانه ذلك في تمحيص الخبر على تمييز الصدق من الكذب؛ وهذا أبلغ في التمحيص من كل وجه يعرض.

وكثيرا ما يعرض للسامعين قبول الأخبار المستحيلة وينقلونها وتؤثر عنهم. كما نقله الخشب عن الإسكندر لما صدته دواب البحر عن بناء الإسكندرية، وكيف اتخذ تابوت الخشب وفي باطنه صندوق الزجاج وغاص فيه إلى قعر البحر، حتى كتب صور تلك الدواب الشيطانية التي رآها، وعمل تماثيلها من أجساد معدنية، ونصبها حذاء البنيان، ففرت تلك الدواب حين خرجت وعايبتها، وتم له بناؤها، في حكاية طويلة من أحاديث خرافة مستحيلة من قبل اتخاذ التابوت الزجاجي، ومصادمة البحر وأمواجه بحرمة؛ ومن قبل أن الملوك لا تحمل أنفسهم على مثل هذا الغرر، ومن اعتمده منهم فقد عرض ينتظرون به رجوعه من غروره ذلك طرفة عين؛ ومن قبل أن الجن لا يعرف لها صور ولا تماثيل تختص بها، إنها هي قادرة على التشكل، وما يذكر من كثرة الرؤوس لها فإنها المراد به البشاعة والتهويل لا أنه حقيقة. وهذه كلها قاذحة في تلك الحكاية.

ابن خلدون، المقدمة، تحقيق : د. عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الطبعة الثالثة، ص : 328-329.

6.III. هل يثبت التاريخ نفسه كعلم ؟

جورج دوبوي

سأقول في البداية إن التاريخ لا يثبت نفسه كعلم. وأنا أتفق مع ما كان يقوله كلود ليفي ستروس بخصوص العلوم الإنسانية، أي أنها ليست علوما. منذ قرن من الآن، كان التاريخ يحسب نفسه علما. ثم بدأ المؤرخون يعترفون شيئا فشيئا بالوهم، ويعترفون أنه لا فائدة من عقد أي أمل على

تحقيق الموضوعية في التاريخ. إن أخلاق مهنتنا تجربنا على بذل كل الجهود للتقرب من الواقع. ونحن لا نتحكم إلا في آثار هذا الواقع. وهي آثار محوطة ومتقطعة وناقصة. وواجبنا هو استغلالها بعمق دون استعمالها بشكل سيء. ولكن يجب ملء الفراغ باستعمال الخيال (كما لو أننا نود تركيب لعبة معقدة تتكون من عدة قطع لا تتوفر على معظمها).

ليس الخطاب التاريخي سوى التعبير عن رد فعل شخصي للمؤرخ أمام الآثار المتفرقة لانفعاله بل آثار حلمه، لأن عليه أن يحلم بالضرورة، لكن عليه أن يحلم بجدية. ولكن لا يمكن أن نقسم حلمنا مع قرائنا بتقديم عمليات جرد وإحصاءات ومنحنيات (...)

Georges Duby, *Entretien au Monde*, 20 janvier, 1993.

7.III. علمية التاريخ

خالد طحطح

لقد حدث جدل كبير بين ممتثني التاريخ والاستمولوجيا حول مسألة مدى علمية التاريخ، فمنهم من ينفي صفة العلمية عنه باعتبار أن العلم يفيد المعرفة اليقينية الدقيقة بحقيقة الشيء. ومنهم من يرى أن التاريخ هو تلك المعرفة العلمية بشؤون الماضي، وأنه بالإمكان نقل مناهج العلوم التجريبية إلى حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية، نظرا لأوجه التشابه بين علم التاريخ وعلوم الطبيعة، فالمنهج التاريخي هو نفسه المنهج المطبق في العلوم الحقة الأخرى. أما المؤرخون الذين يتفنون صفة العلمية عن التاريخ فيرون أن علوم الطبيعة وحدها قابلة للتفسير والتعليل، لأنها تقوم على التجربة والملاحظة والاستقراء والمقارنة، وذلك خلافا للعلوم الإنسانية ومن ضمنها التاريخ، والتي لا تخضع إلا للفهم والتأمل. ويُقصد هنا بالتفسير النهج التحليلي التي يقوم على إبراز العلاقات السببية بين الظواهر، في حين أن الفهم نهج تركيبى يرتكز على تأويل النوايا البشرية عبر استعمال أساليب التفكير الفلسفي،

باعتبار أن الحقيقة البشرية الماضية ليست معطيات واضحة يستطيع المؤرخ الكشف عنها وعرضها بطريقة تامة وكاملة، بل المؤرخ في الواقع يقوم بمساءلة تلك الحقيقة وإعادة ترتيبها وتنظيمها وبنائها من جديد في إطار تسلسل زمني، وربطها بعلاقات منطقية وسببية، فينتهي بذلك إلى تركيب الأحداث التاريخية.

ثم إن هذا الجدل استمر بين أنصار علمية التاريخ ومناوئهم، وقد ظهر ذلك جليا في القرن التاسع عشر، حيث منح مؤرخو المدرسة المنهجية للتاريخ صفة العلم، باعتبار أن التاريخ لا يتم إلا بالوثائق، وبما أن الوثيقة هي الشاهد الوحيد على أحداث الماضي فإن التاريخ علم.

إذا كان الهدف الذي تسعى إليه الكتابة التاريخية هو الوصول إلى الحقيقة التاريخية كما حدثت في الماضي انطلاقا من الوثائق، فإن السؤال الذي يفرض نفسه بقوة هو عن ماهية هذه الحقيقة. هل الحدث التاريخي الذي يكتبه المؤرخون يعبر حقيقة عن ما حدث بالفعل؟ أم أن الواقعة التاريخية من صنع مخيلة المؤرخ وحده وبالتالي فهي تخضع للاختلاف والتعدد؟

خالد طحطح، الكتابة التاريخية، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، 2012، ص: 74.

III.8. علمية التاريخية

عبد الله العروي

يقول التاريخاني إن غاية التاريخ أن يكتشف الإنسان أنه الغاية والوسيلة، وذلك الكشف هو مضمون الحرية. يبدو هذا التعريف وكأنه عبارة علمانية لمقولة ثيولوجية. الاعتراض المنطقي واضح: كيف نعرف الغاية قبل حدوثها؟ كيف نتحقق أن للتاريخ غاية ونحن لا نزال تائهين في دروبه؟ يتضح بمجرد طرح السؤال أن تفرع التاريخية إلى تجسدية (الغاية محققة في كل لحظة) وتطورية (الغاية تتحقق بالتدرج) نابع من تناقض ذاتي

لفهم الغاية. إن الغارق وسط المحيط لا يمكن أن يتحقق أن له ساحلا، وكذا الإنسان داخل التاريخ، لا يمكن أن يقطع أن له غاية وقوانين توحده وتسيره. يقودنا التحليل المنطقي إلى المفارقة التالية: إما أن التاريخ محقق في كل لحظة وبالتالي ينتفي التغيير أي التاريخ الفعلي، وإما أن التاريخ حقيقة، والتغيير أمر محسوس، وبالتالي لا سبيل إلى إدراك الغاية قبل الحتم والنهاية، أو بعبارة أخرى: إما أن قوانين التطور المؤدية إلى الغاية المرسومة معروفة مسبقا وبالتالي ليست تجريبية بل إيمانية، وإما أنها علمية استقرائية وبالتالي لا تصل إلى حدّ اليقين مادام التاريخ جاريا (...)

بالإنسان الذي يتصرف حسب قواعد العقل أن ينطلق من لوازم حياة الفرد لأن الفرد وحده موجود حقا وكل ما سواه - أمة، مجتمع، ثقافة، الخ - إنما هو تركيب فكري ينقلب بسرعة إلى صنم معبود (وهذه هي الفردية المنهجية عند بوبر). انطلاقا من هذه القاعدة الملموسة يجب أن نحاول بعزمنا وجهدنا أن نحقق لوازم حياة حرة شريفة لكل فرد. نجرب ثم نجرب. كما نفعل مع الطبيعة، قبل أن نصل إلى هدف نرضى به مؤقتا، دون أن نطمع أبدا في تحقيق الغاية دفعة واحدة، دون أن نضع أمام أعيننا هدف بناء نظام كامل شامل يطال الزمان. النظرية العلمية جزئية ومؤقتة، نقبلها ما لم نقدر على تنفيذها رغم محاولتنا المتكررة، كذلك يجب علينا أن نجرب المشاريع الإصلاحية ونفحص النتائج المترتبة عليها، ثم نجرب إصلاحات أخرى بدون ملل، لأن كل فكرة مسبقة، كل صورة شاملة، كل حقيقة مطلقة، غير علمية بالتعريف والاصطلاح.

عبد الله العروي، مفهوم التاريخ، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الخامسة، 2012، ص 378-380.

III.9. العلمية في الطبيعيات والتاريخيات

عبد الله العروي

هل الحقيقة العلمية تناقض التاريخية، في الطبيعيات والتاريخيات معا، مناقضة النسبي للمطلق؟ إذ لم نحدد المقصود من هاتين الكلمتين ندخل في متاهات لا مخرج منها. يؤكد بوبر أن الأولى (الحقيقة العلمية) تعرف وتقبل أنها مؤقتة، فهي نسبية بهذا المعنى، أما الثانية (الحقيقة التاريخية) فلأنها تدعي الشمولية والدوام حتى وإن كانت مرتبطة بظروف زمانية ومكانية، فهي مطلقة بهذا المعنى. وهذا الإطلاق المنسوب إلى نقطة من الزمان هو، في نظره، من مخلفات الفكر الشيولوجي وبالتالي لا يمت بأية صلة للعلم الموضوعي. يستبدل بوبر يقين الحقيقة بتقدمها المستمر. ماذا يعني العلم بمعناه الحديث؟ مسطرة إثبات وتحقيق، وبعبارة أدق، مسطرة عكسية، إذ المثبت هو دائما ما لم ننجح، رغم محاولتنا العديدة والصادقة، في تفنيده. واضح أن هذه نسبية من نوع خاص، منهجية لا جوهرية كما عند مانهايم الذي يقرر أن معرفة الإنسان، من أي نوع كانت، محدودة اجتماعيا (منظور الطبقة) وتاريخيا (منظور الحقبة). فهي كالجزم مقابل الكل. كيف يتأتى لنا كبشر أن نعرف أنها محدودة بمنظور معين؟ يقول مانهايم: المثقف يستطيع أن يفعل ذلك لأنه غير مرتبط بمصلحة طبقة بعينها؛ عندما يبحث في المجتمع فإنه يقارن منظور هذه الطبقة بمنظور تلك، منظور الحاضر بالماضي، وبذلك يدرك المجموع الذي على أساسه تتضح محدودية كل منظور. هذا تناقض في نظر بوبر مغالطة سافرة، إذ لا وجود موضوعيا لأي من الطبقة أو الحقبة أو التاريخ، الوجود الملموس الوحيد هو الفرد، منه ننتقل وإليه نعود. ما يميز موقف بوبر ليس محدودية المعرفة، في الطبيعيات والتاريخيات معا، بقدر ما هو الوقوف عندها وعدم التطلع إلى ما سواها. لا حقيقة إلا ما يستطيع الفرد أن يدركه ويثبته حسب مسطرة متفق عليها. في هذا الموقف القانع يتفق

صاحبنا مع كل الوضعانيين، لكن هذه «القناعة» هل تنفي السؤال الذي تنطلق منه التاريخانية؟ تدور المسألة كلها حول تعريف العلم الموضوعي. يمحصر بوبر العلم الموضوعي في منهجيته وهذه في طريقة التفنيد، بما أن سؤال التاريخانيين يتعلق بالموضوع، فإنه خارج رؤية بوبر. رفض لأسباب أخلاقية بعض النتائج الملتصقة بالتاريخانية دون أن يثبت بالبرهان علاقة الأولى بالثانية؛ أوضح أن المقالة التاريخانية ليست ولا يمكن أن تكون من نوع المقالة العلمية التجريبية، ولكن هذه نقطة مسلمة عند الجميع ولا تحتاج إلى استدلال. إلا أنه يقف مضطرا عند هذا الحد، فلا يستطيع أن يجيب عن السؤال الذي يطرحه التاريخاني. وأكبر دليل على ما نقول هو أن استنتاج بوبر المبني على منطق العلوم لا تسانده خلاصات مؤرخي العلوم. لقد اضطرب هؤلاء ومنذ زمان إلى احتضان فكرة القطيعة المعرفية التي لا تعدو أن تكون عبارة جديدة عن فكرة تجذر كل علم في أفق محدد. عندما يُقال إن الرياضيات اليونانية صحيحة اليوم كما كانت صحيحة أمس، فهذا قول فيه قدر غير قليل من الشطط، إذ تعرض النتائج اليوم في قالب ابستمولوجي غير الذي أفرغها فيه الإغريق، والملاحظة نفسها تنطبق على الرياضيات العربية أو الهندية أو الصينية. بداهة اليوم ليست هي بداهة أمس، فالبراهين التي يسوقها بوبر، ظانا أنها من البديهيات، ليست في الواقع بالقوة الاستدلالية التي يتصورها. إذا تجاوزنا المسطرة ونفذنا إلى المسلمات التي تجعل من البرهان برهانا، تلك التربة التي يتجذر فيها المنطق العلمي والتي نحاول أن تصفها بكل دقة وبكل أمانة الفنومولوجيا المنبثقة عن معرفيات أوائل هذا القرن، نلاحظ أن مسألة التاريخانية تبقى معلقة: البحوث الفنومولوجية ترجع الفصل في هذه النقطة بالذات إلى ما لا نهاية.

عبد الله العروي، مفهوم التاريخ، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الخامسة، 2012، ص 380-381.

10.III. علمية التحليل النفسي

روني بوفيريس ورولان كيو

صدر الاعتراض الأكثر جذرية على التحليل النفسي عن المتشبهين بنموذج مثالي معين عن الصرامة العلمية، وهو نموذج لا يستجيب المذهب الفرويدي في نظرهم لمتطلباته. كان فرويد يطالب بصفة العلمية للدراسة التي أحدثها. وكان يبدو أنه يملك بعض الأسباب التي تحول له ذلك. فهو تلقى تكوينه كطبيب، وأنجز أبحاثا في مجال علم النفس وعلم الأعصاب، وكان شديد الارتباط بمفهوم العلوم الطبيعية، وكان حذرا من أي شكل من أشكال الروحانية الفلسفية : كان يؤمن بالحتمية على وجه الخصوص، وبإمكانية تفكيك العقدة إلى عناصرها البسيطة، وإمكانية إيجاد الأسس البيولوجية لكل ظاهرة نفسية، وكان مهتما بتحليل «القوى» التي تتصارع داخل الحياة النفسية من وجهة نظر كيفية ديناميكية في نفس الوقت. واستعمال نماذج مستقاة من بعض العلوم الحقة (مثل الديناميكا الحرارية، علم السوائل المتحركة) وكان يصر على وجه الخصوص على التأكيد على أنه لا يجب النظر للخططات النظرية التي فرضتها التجربة كانعكاس دقيق للواقع، ولكن كبناءات مصطنعة موجهة لفهم هذه التجربة، بناءات تتطلب بذل جهد كبير لتكوين المفاهيم.

ومع ذلك، إذا فحصنا ما يقوم به فرويد فعليا، وليس ما كان يؤكد أنه يريد فعله، فيبدو أن ممارسته للعلم ينقصها بعد أساسي : ينقصها هم المراقبة والفحص. إذا كان من الضروري أن يخضع كل تحليل ملموس وكل نظرية عامة للفحص والمراقبة وفق معايير تسمح بتحديد صحتها أو خطئها، فإن التحليل النفسي غير معني بذلك. ولا يرجع هذا الأمر لوثوقية فرويد وأتباعه التلقائية فقط، وإنما يرجع أيضا للطريقة غير الدقيقة التي تكونت من خلالها النظريات، والتي تجعلها متلازمة قبلها مع جميع الأحداث الممكنة.

وكما لاحظ ذلك كارل بوبر، الذي قدم أقسى نقد لمنهج التحليل النفسي، فإن نظرية مثل تلك التي تجعل من عقدة أوديب نواة العصاب ومفتاح المصير الإنساني، أو نظرية آدلر التي تعهدُ بنفس الدور للإحساس بالنقص، يمكن أن تفسر جميع السلوكيات المتخيلة، ولا أحد يمكنه إثبات ارتكابها أي خطأ. فإذا ألقى شخص بطفل في الماء، أو على العكس من ذلك، ألقى بنفسه في الماء لإنفاذه، يمكن في كلا الحالتين تقديم تفسير حسب نظرية فرويد أو آدلر. كتب كارل بوبر بهذا الصدد: «إن كون النظرية إجرائية في جميع الحالات هو ما يشكل في نظر المعجبين بفرويد وآدلر الحجة الأكثر إقناعاً المؤيدة لنظريتهما (...) ولقد بدا لي أن هذه القوة الظاهرة، المتمثلة في إجرائية النظرية في جميع الحالات، تشكل في الواقع نقطة ضعف نظريتهما».

Renée Bouveresse-Quilliot et Roland Quilliot, *Les critiques de la psychanalyse*, PUF, 1995, 94-95.

11.III. معيار علمية التحليل النفسي

جون لابلاش

أعتقد أن فكرة الحقيقة ظلت دوماً بالنسبة لجميع الناس خارج التحكم المباشر للعقل. فأغلب الإبستمولوجيين يعتقدون بأننا لا نملك عنها إلا تصوراً تقريبياً. غير أن هذا لا يمنع أن تظل الحقيقة نموذجاً مثالياً. فلا يجب علينا أن نعتقد أننا نملك الحقيقة كشيء، ذلك أننا لا نملكها بالمرّة: وما نفعله هو فقط اقتراح نماذج تقترب قدر الإمكان من الحقيقة. غير أن هذه النماذج لم تعد صالحة بشكل واضح، وهي قابلة للدحض، أي أنه لا محالة من استبدالها، عاجلاً أو آجلاً، بنماذج أخرى أكثر ملاءمة (...)

بالنسبة لكارل بوبر: هناك بوبر الذي انتقد التحليل النفسي، وأعتقد أسفاً أنه كان يجهل كل شيء عنه. وما كان يعرفه عنه ينحصر في الجوانب التي يغيب فيها استعمال العقل والمنطق، كأفكار آدلر مثلاً، والجوانب المغرقة في البعد الميتافيزيقي. كان بوبر يجهل كل شيء عن التحليل النفسي الفرويدي.

كان يعرف التحليل النفسي بشكل أساسي عبر تيار آدلر. ولم يناقش أبدا فرويد مناقشة جادة انطلاقاً من مفاهيم فرويد الخاصة (...)

وهناك كارل بوبر الآخر، الأكثر جاذبية فكرياً، والذي قال (...): «لا تقول الطبيعة أبدا نعم، إنها تقول دوما لا». بمعنى، أن الطبيعة لا تثبت أبدا أية حقيقة، لكنها تظل رهن إشارتنا من أجل دحض أي افتراض خاطئ. من الواضح أن هذا أمر يبدو سلبياً سلبية محضة، بينما هو في الواقع أمر إيجابي جداً لأنه يفسح المجال لخيال خلاق يبدع نماذج تسعى، للتأقلم قدر الإمكان مع الواقع الذي تدرسه. لكن هذه النماذج تخضع بعد ذلك «للتفنيد». لا يتم إخضاع هذه النماذج مع ذلك لعملية «التحقق» من صحتها، أي لا تتم البرهنة على أن عدد التجارب المؤيدة تعني النجاح، ولكن يتم البحث عن الحالة التي تكون خاطئة. وبطبيعة الحال فهذه الحالة الخاطئة هي التي يمكنها أن تفجر كل شيء. إن مذهب بوبر أصبح يتميز بالاعتدال مقارنة مع النزعة الراديكالية التي ميزت فكر بوبر نفسه. ففي أيامنا هذه، لم يعد بوسع بوبر ولا بوسع أتباعه القول إن نسفاً فكرياً كاملاً سينهار اعتماداً فقط على تجربة سلبية واحدة. فهناك تجارب لا تؤثر سلباً إلا على أجزاء هامشية من النسق العام، بينما يظل مركز النسق صلباً صلابة كبيرة ويقاوم التجارب السلبية (...)

Jean Laplanche, *Lanzarote*, Juillet, 2006

III.12. نقد علمية التحليل النفسي

روني بوفريس ورولان كيو

إن الذين يؤمنون بعلمية التحليل النفسي يرتكبون خطأ يتمثل في كونهم يعتقدون أن أي نظرية أيدتها العديد من الأمثلة تعتبر نظرية «تم التحقق من صدقها». فبالنسبة لجميع النظريات العامة الممكنة (بها في ذلك نظرية علم التنجيم) نجد العديد من الإثباتات التجريبية: فكل فرضية تملك على الأقل بعض الوقائع لصالحها، إضافة إلى أننا نرى الواقع حسب النظريات التي نود

إثبات صلاحيتها. يقول كارل بوبر بهذا الصدد : «إن الملاحظات السريرية، مثلها في ذلك مثل جميع الملاحظات الأخرى، هي تأويلات تتم في ضوء نظريات، وهذا هو السبب الوحيد الذي يجعلها تبدو مدعمة للنظريات التي أوّلت في ضوءها. وعلى العكس من ذلك، وحدها الملاحظات التي تمت من أجل قياس صلاحية النظريات (محاولات التنفيذ) بإمكانها فعلا تأكيد هذه النظريات : ولهذا السبب يجب تعريف معايير التنفيذ مسبقاً». إن كارل بوبر، الذي كان في مرحلة من شبابه معجباً بباركس وفرويد، واشتغل مع أدلر Adler، يقص حادثة طريفة تبين دلالة «التجربة السريرية» بالنسبة لعالم النفس، يقول بوبر : «كنتُ أنقل لأدلر، سنة 1919، وقائع حالة لا تنتمي حسب ما بدا لي، لفكره، ولكنه لم يجد أية صعوبة في تحليلها وفق نظريته القائمة على الإحساس بالنقص، دون أن يرى الطفل. فصدمتُ قليلا، وسألته كيف بإمكانه أن يكون متأكدا مما قاله إلى ذلك الحد، فأجاب أن ذلك يعود للألف حالة من هذا النوع التي سبق له أن شاهدها. فلم أستطع منع نفسي من الرد عليه بالقول : أعتقد أن بإمكانكم الآن الزعم أنكم شاهدتم ألف حالة وحالة واحدة. إن ما أقلقني هو أن ملاحظاته السابقة قد تكون غير قائمة على أي أساس مثلها في ذلك مثل هذه الملاحظة، وأن كل واحدة منها تم تأويلها في ضوء «التجربة السابقة»، ولكن كانت تعتبر في نفس الوقت «كإثبات إضافي». ويستنتج بوبر استنتاجا معتدلا نسبيا بتأكيد على أنه بالرغم من أن جزءا كبيرا مما قدمه فرويد وأدلر يعتبر «حاسما»، و«قابلا» لأن ينتمي مستقبلا لعلم النفس بمعناه العلمي (...) فإن طريقة اشتغالها تجعل نظريتهما أقرب للأساطير منها للإنتاج العلمي».

Renée Bouveresse-Quilliot et Roland Quilliot, *Les critiques de la psychanalyse*, PUF, 1995, 96-97.

VI. الموضوعية والذاتية

1.VI. الموضوعية

أندريه كونت سبونفيل

الموضوعية هي رؤية أو معرفة الأشياء كما هي أو كما تبدو، باستقلال عن ذاتيتنا إن أمكن ذلك، أي باستقلال عن خصوصية ذاتيتنا وانحيازها في جميع الحالات. وهي على المستوى العملي رؤية الأشياء كما يمكن أن يراها كل ملاحظ نزيه لا يتأثر بأي انفعال ولا يتحيز لموقف ما. ومن الواضح أن الموضوعية لا يمكن أن تكون مطلقة، بما أن المعرفة لا تقوم إلا من أجل ذات معينة، ولكن ذلك لا يعني استحالتها، لأن استحالة الموضوعية يعني استحالة العلوم والعدالة.

André Comte-Sponville, *Dictionnaire philosophique*, PUF, 4^e édition, 2013, p. 698-699.

2.VI. الذاتية

أندريه كونت سبونفيل

الذاتية هي خاصية ما هو ذاتي. ويمكنها أن تشير أيضا للذات نفسها كمفهوم وليس كفرد. وبهذا المعنى يتم الحديث عن «فلاسفة الذاتية» أي الفلاسفة الذين يجعلون من الذات أساس أو مركز فلسفتهم (مثل ديكرت و كانط وهوسرل أو سارتر) على النقيض من فلاسفة الطبيعة أو التاريخ أو المفهوم (مثل سبينوزا وهيغل وماركس وكافاييس).

André Comte-Sponville, *Dictionnaire philosophique*, PUF, 4^e édition, 2013, p. 962.

3.VI. الموضوعية في العلوم الإنسانية

إيمانويل فليرشتاين

إن إحدى وجهات النظر الأكثر بداهة والأكثر انتشاراً في العلوم الإنسانية الحديثة هي وجهة النظر القائلة بأن موقع الفرد في البنية الاجتماعية يؤثر على إدراكه وتصوراتهِ عن المجتمع. ويفترض أن الملاحظات التي يقدمها هذا المتخصص في العلوم الإنسانية متأثر، نسبياً على الأقل، بدوره في المجتمع. وقد يكون هذا الدور محددًا هو بدوره من طرف التنظيم الاجتماعي للنشاط العلمي أو المعرفي.

وهناك وجهة نظر ثانية منتشرة جداً في مجال البحث العلمي والمعرفي وهي أن الحقيقة الموضوعية قد توجد في هذه الصيغة أو تلك، وأن أحد الواجبات الأولى للملقى على عاتق العالم هو التحرر من هذه «الأفكار المسبقة»، والبحث عن هذه الحقيقة. ويدل تحرر العالم من هذه الأفكار المسبقة بجهد الشخص، على أن عليه التخلص من الضغوطات المستبطنة، والتي يعود مصدرها لوسطه الذي يعيش فيه، لأنها تؤثر على إدراكنا وعلى تصورنا عن العالم ورؤيتنا له، وتجعلنا أقل دقة وأقل صواباً. ويبدو أن هذه العملية الأخيرة تركز على إثبات يتناقض مع وجهة النظر الأولى، وأنها تدل على وجود عقل فردي قبل وجود المجتمع، قادر على الإدراك والتفكير بدقة، ولكنه يتعرض لاختلالات. ويبدو أنه لا وجود لحجج تجريبية تدعم هذا الإثبات.

لنفترض أن هذا الإثبات ليس صحيحاً، وهذا هو الاحتمال الأرجح (...). ولنفترض أن الاختلال الاجتماعي هو معطى ملازم لعمل كل متخصص في مجال العلوم الإنسانية اليوم وبشكل دائم. فهل تتعارض وجهة النظر هذه مع وجهة النظر الأخرى التي تدافع عن وجود حقيقة موضوعية هي هدف الباحث المتخصص في مجال العلوم الإنسانية؟ لا يتعلق الأمر

بتناقض إذا عوضنا الثنائية : اختلال/ موضوعية بمجموع الإثباتات التي تعتبر صحيحة إلى هذا الحد أو ذاك كما يعرفها المجتمع العلمي (...).

للإجابة على هذا السؤال يجب أن نعرف ما هي الضغوطات الاجتماعية التي تؤثر على الباحثين المتخصصين في مجال العلوم الإنسانية والتي يمكن أن تقودهم إلى إنتاج إثباتات صحيحة إلى هذا الحد أو ذاك. من البديهي أن الذين يملكون السلطة والامتيازات، في أي مجتمع، يفضلون بصفة عامة الحفاظ على سلطتهم وامتيازاتهم. إن حقائق العلماء التي بإمكانها التفكير في سلطة وامتيازات معينة - عن طريق تأثيرها في العمليات السياسية في المجتمع - هي حقائق غير مرغوب فيها. وهناك احتمالات كبيرة في أن تُنتج الحقائق، التي بإمكانها امتلاك ذلك التأثير، من طرف المتخصصين في مجال العلوم الإنسانية وليس من طرف متخصصين في مجالات أخرى بسبب طبيعة موضوعهم. وبالتالي، فالضغط الاجتماعي الذي يُمارسُ على الباحثين المتخصصين في العلوم الإنسانية من أجل «الخضوع» أو «تشويه المعطيات» هو أكبر بدون شك من الضغط الممارس على مجموعات أخرى من المثقفين.

تتخذ الضغوطات الاجتماعية صيغا متعددة وتبدأ من التهديدات الفظة لتتوج بالرشوة والتأثيرات غير المباشرة على المدى الطويل على هؤلاء الباحثين. ولقد انتشرت في عصرنا الحالي بشكل موسع ولأسباب متنوعة الفكرة القائلة بأن هذا النوع من الضغط الاجتماعي غير مشروع. ويدل ذلك على أن الضغوطات الفظة تركت مكانها بشكل ممنهج لصيغ خفية (...).

قاد تطور فئة العلماء في المجتمعات الحديثة إلى إنشاء مؤسسات متنوعة مثل الجامعة التي من بين وظائفها عزل العالم عن تلك الضغوطات وبالتأكيد على عدم مشروعيتها. تقدم تلك المؤسسات حماية ضد الضغوطات السلبية التي يمكن أن تؤثر على الذين لا يخضعون لها. ومع ذلك، فعملية العزل هذه كانت أكثر فعالية ضد الضغوطات الفظة منها ضد الضغوطات الخفية، وبلغ الأمر بالبعض إلى التساؤل عما إذا كانت هذه المؤسسات نفسها قد تحولت

انطلاقاً من عملية الحماية ضد الضغوطات العنيفة إلى ممارسة الضغوطات الخفية.

Immanuel Wallerstein, *Cahiers internationaux de sociologie*, vol. 50, janvier-juin 1971, pp. 41-48, puf.

VI. 4. أية موضوعية تلائم العلوم الإنسانية؟

د. علي عبد المعطي محمد

تعصف رياح «الإيديولوجيا» جنباً إلى جنب مع «الذاتية» وأحكام القيمة بأطروحة الموضوعية، أو تقلل منها في أحسن الأحوال: الذاتية تقضي بإتباع ميولنا وأهوائنا، موافقنا الشخصية ورغباتنا الفردية، وأحكام القيمة تسلبنا حيادنا الأخلاقي والقيمي، والإيديولوجيا تدفعنا إلى الانحياز لعقيدة فكرية، والتعصب لها، وصبغ الوقائع بصبغة معينة.

أما كلمة «الموضوعية» فهي تشير إلى الالتزام بالموضوع مثار النظر، وتتناوله بالبحث والدراسة بعيداً عن تطلعاتنا وتحيزاتنا وآرائنا المسبقة ورغباتنا، ومن ثم فهي ترادف «الحياد» وتقابل «الذاتية» وتعبر عن القدرة على استبعاد المشاعر والعواطف عند تناول الوقائع وتفسيرها وعدم إصدار أحكام أخلاقية أو قيمية بشأنها.

لكن هل تحمل «الموضوعية» عند أنصار النزعة الطبيعية نفس المعنى الذي تحمله عند أنصار النزعة الذاتية؟

لقد حاول أنصار النزعة الطبيعية تحويل الكيف إلى الكم، والروح إلى المادة، ومحاولين بذلك العمل على احتذاء العلوم الإنسانية للعلوم الطبيعية، ومن ثم لا يصبح هناك تفاوت بين مفهوم «الموضوعية» في كل من العلوم الإنسانية والطبيعية، ولقد مثل تلك النزعة خير تمثيل الوضعيون والوضعيون المنطقيون، والسلوكيون، والنقديون التجريبيون، وكل من سار على منوالهم.

ويمكن اعتبار محاولة اميل دور كايم Durkheim في علم الاجتماع داخلية تحت هذا الإطار، فلقد نادى بضرورة تناول الوقائع أو الظواهر الاجتماعية على أنها أشياء، ومعالجتها من هذا المنظور أي باعتبارها وقائع طبيعية، ولقد استعان في هذا الصدد بالإحصاء الذي أشاد بأهميته واستخدامه في دراسته عن الانتحار. أما أرنست ماخ Mach صاحب مذهب النقد التجريبي فلقد اجتهد في إيجاد بناء منهجي واحد، يعتمد على الإحساسات وحدها، ويكون صالحاً لأن يشتق منه كل بحث علمي سواء أكان هذا البحث في ميدان الفيزياء أو الانثروبولوجيا أو علم النفس الخ.. في حين حاول كارناب Carnap إيجاد أسلوب اختزالي ترد العلوم الإنسانية وفقه إلى أصولها الفيزيائية وعلى هذا الأساس ذهب فيجل Feigl إلى أن علم النفس يمكن رده إلى الفيزياء كما يمكن رد علم الاجتماع إلى علم النفس وهكذا قل في بقية العلوم. أما لندبرج Lundberg فلقد زعم أن ما نسميه بالإرادة والعواطف والرغبات والمشاعر وكل ما هو حسي ليست أكثر من «زوائد» لا معنى لها. وفي عام 1913 كتب واطسون Watson مقالا بعنوان «علم النفس من المنظور السلوكي» نبذ فيه الاستبطان كأسلوب للدراسة في علم النفس، وذهب إلى أن السلوك الإنساني يجب بحثه بنفس الأساليب المستخدمة في الكيمياء والفيزياء وعلم الحيوان، أي بطرائق تجريبية حسية تتعامل مع السلوك الظاهر وحسب.

ولقد رأى هؤلاء جميعاً وغيرهم ممن سار على دربهم أن الموضوعية في العلوم الإنسانية يمكن أن تتحقق تلقائياً متى اتخذت هذه العلوم أساليب ومنهج العلوم الطبيعية بكل دقة وإتقان. وهذا يعني أن احتذاء علوم الإنسان لعلوم الطبيعة سوف يؤدي في نظرهم إلى تحقيق الموضوعية المنشودة في العلوم الإنسانية. غير أن هذا الرأي قد قوبل بهجوم عنيف للأسباب التالية :

(1) إن العلوم الإنسانية تختلف اختلافاً بينا عن العلوم الطبيعية في الموضوع والمنهج وأساليب البحث، فموضوع العلوم الإنسانية هي الوقائع التي يتتجها موجود إنساني مزود بهيكل من القيم والمشاعر وليس لوقائع

العلوم الطبيعية ذلك، وقائع العلوم الطبيعية حسية مباشرة بيننا وقائع العلوم الإنسانية غير مباشرة وتمثل في المعاني والأفكار التي تقف وراء ما هو حسي مباشر. الوقائع الأولى تخضع للتفسير، والثانية تخضع للفهم، وتختلف العلوم الإنسانية أيضا عن العلوم الطبيعية من حيث المنهج، فمنهج الطائفة الأولى من العلوم منهج الفهم الكيفي، بينما منهج الطائفة الثانية هو المنهج الاستقرائي، وبالتالي تختلف أساليب البحث في كل منهما تبعا لاختلاف المنهج والموضوع.

فكيف يمكن إذن رد العلوم الإنسانية إلى العلوم الطبيعية ؟

- (2) تختلف العلاقة بين الباحث وموضوع بحثه في العلوم الإنسانية عن مثلها في العلوم الطبيعية فهي علاقة داخلية في الأولى خارجية في الثانية.
 - (3) إن الإصراف واللهث وراء محاكاة العلم الطبيعي واحتذائه أدى إلى اختزال وتشويه ظواهر العلوم الإنسانية وتفريغها من خصوصيتها وعزلها عن سياقاتها التاريخية. كما أدى إلى التوجه نحو ما هو سطحي وبسيط مما يمكن إخضاعه للقياس والإحصاء وإهمال ما هو كيفي وروحي وخلاق.
- د. علي عبد المعطي محمد، قضايا العلوم الإنسانية، إشكالية المنهج، إشراف وتقديم : د. يوسف زيدان، الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة الفلسفة والعلم، 1996، ص: 34-38.

5.VI. الموضوعية العلمية حسب كارل بوبر

د. حسين علي

يرى «بوبر» أن «الموضوعية العلمية» صفة تعتمد إلى حد ما على النظم الاجتماعية، ويرفض القول الساذج بأنها وليدة موقف ذهني أو سيكولوجي لدى الفرد من العلماء، كما يرفض القول بأنها تعتمد على ما حصله العالم من مران وما اكتسبه من تعود على الحيلة وتجنب التحيز، لأن مثل هذا القول

من شأنه - في رأي «بوبر» - أن يستثير الرأي المعارض الذي يذهب إلى التشكيك في قدرة العلماء على اتخاذ موقف موضوعي. يقول أصحاب هذا الرأي الأخير إن افتقار العلماء الموضوعية قد لا يكون له أثر يذكر في العلوم الطبيعية حيث لا يوجد ما يثير انفعالهم، أما في العلوم الاجتماعية التي لا تنجو أبحاثها من الأهواء الاجتماعية والتحيز الطبقي والمصالح الشخصية فقد يكون لهذا الافتقار إلى الموضوعية أثر فتاك. وهذا الرأي الذي ظهر بصورة مفصلة فيما يسمى بـ «النظرية الاجتماعية في المعرفة» يغفل تماماً ما للمعرفة العلمية من طابع اجتماعي أو نظمي، لأنه يركز على القول الساذج بأن الموضوعية معتمدة على سيكولوجية الأفراد من العلماء. وهو لا يرى أن جفاف موضوع البحث في العلوم الطبيعية أو بعده عن الأمور الشخصية لا يمنعان التحزب والمصلحة الذاتية من التسلل إلى معتقدات العالم؛ والحق أننا لو اعتمدنا كل الاعتماد على نزاهة العالم عن الهوى، لاستحال العلم تماماً، بما في ذلك علم الطبيعة، يقول «بوبر» في هذا الصدد :

«يخطئ من يعتقد أن العلماء أكثر موضوعية من سواهم من البشر. إنها ليست موضوعية أو تجرد العالم كفرد بل العلم ذاته هو الذي يتجه نحو الموضوعية (التي يجوز أن نطلق عليها «تعاون الأصدقاء اللدود بين العلماء» - أي الاستعداد للنقد المتبادل).

إن ما غفلت عنه «النظرية الاجتماعية في المعرفة» هو عين الصفة الاجتماعية للمعرفة، أعني ما للعلم من طابع اجتماعي أو عام : إذ إنها أهملت قيام العلم على قدرة الأفراد على اختباره، واستخدامه للنظم في نشر الأفكار الجديدة ومناقشتها، وهذان الأمران هما اللذان يصونان الموضوعية العلمية، وهما أيضاً اللذان يفرضان على ذهن العالم نوعاً من النظام يلتزم به.

ويرد «بوبر» على حجة المذهب التاريخي القائلة بأن البحث العلمي في المشكلات الاجتماعية لا بد أن يؤثر هو نفسه في الحياة الاجتماعية، وإذن فمن المستحيل على العالم الاجتماعي المدرك لهذا التأثير أن يحتفظ بالموقف

العلمي الصحيح المتصف بالموضوعية والتزهد عن الهوى. قائلا إن هذا الأمر لا يختص به العلوم الاجتماعية وحدها. فالعالم الفيزيقي والمهندس الفيزيقي يوجدان معا في هذا الموقف نفسه. وليس المهندس الفيزيقي بحاجة إلى أن يصير عالما اجتماعيا حتى يتبين أن اختراع طائرة جديدة قد يكون له أثر هائل في المجتمع.

كما يؤكد «بوبر» أن ما يسمى بالموضوعية العلمية يتوقف على المقاربة النقدية فقط لا غير: على واقعة مفادها أنك إذا كنت منحازا لتحديد نظريتك الأثرية، فسوف يتلهف فريق من أصحابك وزملائك على نقد ما أنجزته، أي على تنفيذ نظرياتك الأثرية إذا استطاعوا (وإذا لم يفعلوا ذلك، فسيقوم بذلك بعض العاملين من الجيل التالي). وينبغي أن تشجعك هذه الواقعة على أن تحاول تنفيذ نظرياتك بنفسك، معنى هذا أنها قد تفرض عليك نظاما دراسيا معينا.

ولكي يزداد معنى «الموضوعية العلمية» عند «بوبر» وضوحا؛ علينا التذكير بأن المنطلق الأساسي لنظرية بوبر في المعرفة أو ركنها الركين هو إصراره على أن المعرفة في كل صورها - وعلى رأسها العلم - موضوعية. ذلك أن بوبر يميز بين مغزيين لمعنى كلمة «معرفة»:

- المعرفة بالمغزى الذاتي: وهي تتكون من اعتقادات الذات ونزعاتها ومشاعرها، وما تراه أو تقرأه أو تنكره. ويرى «بوبر» أن المعرفة بهذا المغزى من اختصاص علم النفس.

- المعرفة بالمغزى الموضوعي: وهي تتكون من كل مخزونات الكتب وأجهزة الكمبيوتر، أي إن كل الأفكار المطروحة سواء كانت فلسفية أو علمية، مادامت مصوغة لغويا. إنها موضوع الإستمولوجيا التي تبحث في محتواها المعرفي وعلاقاتها المنطقية وأسسها المنهجية... تفكير نيوتن في نظريته ونزوعه نحو صياغتها مثال للمعرفة الذاتية. أما اللحظة التي صاغها فيها فهي الحد الفاصل الذي نقلها من بحوث علم النفس إلى بحوث

الإبستمولوجيا. لأن الصياغة اللغوية هي التي تجعلها قابلة للنقد والنقاش والتداول بين الذوات فتصبح موضوعية.

إن السؤال الذي ينبغي طرحه باستمرار، فيما يتعلق بموضوع الحقيقة العلمية، هو: هل تنفلت القوانين العلمية والكشوف، والموضوعية التي ينطوي عليها العلم، من الشروط التاريخية والاجتماعية والسيكولوجية الماثلة زمن ظهورها، أم أنها تظل سجيئة تلك الشروط؟ لقد بين فلاسفة العلم أمثال «كارل بوبر»، و«توماس كون»، و«إمري لاكاتوش» أن ثمة مسلمات غير مبررة تنطوي عليها النظريات العلمية، بل الأدهى من ذلك، أن هناك «أفكارا» قبلية تحرك ذهن العلماء كالحتمية عند «أينشتين» واللاحتمية عند «نيلز بور» Niels Bohr، ولقد كشف «كوهن» Kuhn النقاب عن وجود مبادئ خفية تتحكم في المعرفة وتسمح بتنظيمها، أما «كارل بوبر» فيرى «أن العلماء العظماء، شأنهم شأن الشعراء، كثيرا ما يستلهمون حدوسا غير عقلانية، ويؤكد أن: «كل الملاحظات ملقحة بنظرية، ولا توجد ملاحظة صافية نزيهة متحررة من النظرية...». ويقول «بوبر»: «لقد كان فرنسيس بيكون على حق إذ ساوره القلق من أن نظرياتنا تجعل ملاحظتنا متحيزة. ودفعه هذا إلى نصيح العلماء بأنهم يجب أن يتجنبوا أي تحيز، وذلك عن طريق تصفية عقولهم من كل النظريات. ومازلنا نستمع إلى مثل هذه الإرشادات. بيد أننا لا نستطيع بلوغ الموضوعية بعقول خاوية. إن الموضوعية تعتمد على النقد وعلى المناقشات النقدية والاختبار التجريبي النقدي. وبصفة خاصة، يجب أن نستبين جيدا كيف أن صميم أعضائنا الحسية تجسد ما يُعد تحيزات (...)

ولكي تكون المعرفة العلمية موضوعية تماما لا بد من محك موضوعي للحكم عليها بالصدق أو الكذب، خصوصا أن «بوبر» يسلم تسليمًا بالواقعية، بمعنى الوجود الواقعي المستقل للعالم الخارجي. ويرى أن العلم هدفه الوصول إلى تفسير مرض لهذا العالم، والنظرية العلمية ذات مضمون

معرفي ودلالة إخبارية، فيفترق بوبر افتراقه الحاد عن الأدوات، ويؤكد أن وظيفة العلم هي البحث الدؤوب عن حقيقة العالم وعن الصدق، ويلعب الصدق دور المبدأ التنظيمي الذي يحكم شتى الجهود المعرفية بوصفه الغاية المستهدفة وبعيدة التحقيق. البحث عن الصدق ومزيد من الصدق هو الهدف الدائم للعلم التجريبي، الصدق وليس اليقين. فليس هناك علم تجريبي يقيني ولن يكون. ويوضح «بوبر» هذا بأن يشبه الصدق بقمة جبل عادة ما تكون مغلقة بالسحب، من يحاول تسلق الجبل والصعود إليها تواجهه صعوبات كثيرة، وحتى إذا وصل إليها قد لا يعرف أنه بلغها فعلا، لأنه قد يعجز وسط أطياف السحب عن التمييز بين ذروة الجبل الحقيقية والقمم الثانوية. غير أن هذا لا يؤثر في الوجود الموضوعي لذروة الجبل الحقيقية، واستحالة اعتبار النظرية العلمية يقينية أو مطلقة الصدق يمثل اعترافا ضمنيا بالوجود الواقعي الذي يفشل في الوصول إليه على رغم أن العلم يتقدم نحوه باستمرار.

وعلى هذا النحو نتبين أن الموضوعية لم تعد انعكاسا لواقعة أصلية يتطابق معها رجل العلم، بل هي شروط يلتزم بها، وأهم تلك الشروط أن يكون ما هو موضوعي مشتركا بالنسبة لأذهان كثيرة، وبالتالي يمكن نقله من واحد لآخر. وما يمكن أن يكون مشتركا وقابلا للنقل ليس الإحساسات أو الموجودات المنعزلة الواحدة عن الأخرى، بل هو ما يمكن أن يصاغ في علاقات ونظريات. وما تستطيع النظرية أن تقدمه هو صورة لم يستوف صقلها، وبالتالي فهي صورة مؤقتة وزائلة. ومن ثم فمجال الاختيار مفتوح أمام العلماء ليستكملوا هذا الصقل والاقتراب من الحقيقة. وهنا تأتي الموضوعية مرتبطة ومشروطة بموقف معين، لأنه لا بد من اشتراك الذين يصطنعون المنهج العلمي في نظام واحد، على أساس من وحدة جهازهم التصوري، ومن خلال ما توافر لهم من عالم مشترك للبحث والمناقشة، بحيث يصلون إلى النتائج نفسها، ويصفون كل ما ينحرف عن إجماعهم بأنه على خطأ. وهذه المشاركة ليست واقعا مفروضا، بل هي مساهمة إيجابية،

والتزام صريح تبعث عليه قيم ومعايير.

د. حسين علي، العلم والإيديولوجيا بين الإطلاق والنسبية، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2011، بتصرف، ص: 33-41.

6.VI. الموضوعية حسب كارل ماركس

ألان شالمرز

تعتبر المادية التاريخية نظرية في المجتمع وفي التغير الاجتماعي. إن هذه النظرية التي ابتدأها ماركس، هي، بمعنى من المعاني، نظرية تتسم بنزعة موضوعية، إننا نجد فيها المقاربة المتسمة بالنزعة الموضوعية، وكما وصفتها في ما يتعلق بالمعرفة، إننا نجد هذه المقاربة مطبقة، في المادية التاريخية، على المجتمع منظورا إليه ككل موحد، وتظهر النزعة الموضوعية عند ماركس في ملاحظته الشهيرة القائلة «ليس وعي الناس هو الذي يحدد وجودهم، بل إن وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد، على العكس من ذلك، وعيهم». فالأفراد، من وجهة نظر المادية التاريخية، يولدون في جزء من أجزاء بنية مجتمعية سابقة الوجود بالنسبة إليهم وهم لا يختارونها ووعيهم يتشكل بما يفعلونه وبالتجربة التي يكتسبونها داخل هذه البنية، ومع أن في وسع الأفراد أن يتحكموا في طبيعة البنية المجتمعية التي يعيشون داخلها، فسوف يكون هناك دائما تفاوت بين بنية المجتمع ودواليبه وبين الانعكاسات المعوجة لهذه البنية في عقول الأفراد».

إن نتائج الأفعال الاجتماعية لفرد ما سوف تتحدد، دائما بجزئيات الوضعيات الموضوعية، وسوف تأتي دائما، مخالفة على وجه العموم، لما كان الفرد ينتظره، وكما أن العالم الفيزيائي الذي يحاول المساهمة في تطور الفيزياء، يجد نفسه أمام وضعية موضوعية تحد من إمكانيات الاختيار لديه، وتحد من فعاليته، وتؤثر على نتائج أفعاله، فكذلك يجد الفرد الراغب في المساهمة في

التغيير الاجتماعي، نفسه أمام وضعية موضوعية تحد من إمكانيات الاختيار لديه، ومن فعاليته، وتؤثر على نتائج هذه الفعالية، إن تحليل وضعية موضوعية ما يعادل فيما له من أهمية جوهرية بالنسبة لفهم التغيرات الاجتماعية، ما له من أهمية جوهرية بالنسبة لفهم التغير العلمي.

آلان شالمرز، نظريات العلم، ترجمة الحسين سبحان وفؤاد الصفا، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1991 ص: 123

7.VI. الموضوعية في علم الاجتماع حسب إميل دوركايم لوسيان غولدمان

نشأ علم الاجتماع اللاماركسي في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، بعد صدور مؤلفات كل من «سان سيمون» و «أوجست كونت» و «هربرت سينسر»، والتي لم تكن إلا عبارة عن برامج أكثر منها أبحاثا واقعية. وقد بلغ علم الاجتماع هذا ذروته مع أعمال «إميل دوركايم» وتلامذته (في فرنسا)، ثم مع «ماكس فيبر» في ألمانيا.

غير أن مفهوم الموضوعية في فكر هؤلاء الباحثين ينطوي، في اعتقادنا، على تصور ناقص، لأنهم يربطونه بالذكاء وقوة التبصر ونزاهة المفكر الشخصية، وعلى سوء معرفة بمدى مطابقة الذات والموضوع في العلوم الإنسانية وانعكاساتها على طبيعة ومناهج هذه العلوم. ويعود الفضل في طرح هذا الإشكال بوضوح إلى أهم تلامذة «ماكس فيبر»، الذي أصبح ماركسيا فيما بعد، وهو «جورج لوكاتش» (...)

لنلاحظ بادئ ذي بدء، أن «دوركايم»، وبخاصة تلامذته، في محاولة منهم لبناء سوسيولوجيا علمية، خلصوا إلى مبدئين اثنين (كان كارل ماركس قد تناولهما ضمينا في مؤلفاته)؛ هذان المبدآن يشكلان اليوم مكسبا نهائيا لكل دراسة جادة، وهما:

أ - إن الدراسة العلمية للظواهر الإنسانية، من وجهة نظر منطقية، لا يمكنها لوحدها أن تؤسس أي حكم قيمة، وعلى حد تعبير «بوانكاريه» Poincare إن المقدمات البرهانية في صيغة المضارع ليست لها نتائج منطقية في صيغة الأمر». فالمنفعة «التقنية» للعلوم الاجتماعية تكمن فقط في إقامة نواهي بشكل فرضي (مثلا علاقات بعض الوسائل ببعض الغايات)، وفي جعل النتائج الناجمة عن تبني بعض القيم، نتائج واعية.

ب - إن الباحث ملزم ببذل أقصى جهده من أجل الوصول إلى صورة تتلاءم والظواهر المدروسة، متفاديا كل تشويه قد ينجم عن تدخل الذات (ميول أو نفور شخصي إلى آخره).

فحول هاتين النقطتين اللتين لهما قيمتهما أيضا بالنسبة لكل علم، لا يوجد أي فرق بين مواقف كل من «دوركايم» و «ماكس فيبر» و «جورج لوكاتش». لذلك سنعتبرها مسألة قد حسم الأمر فيها، ولن نعود إليها بعد ذلك في عملنا الحاضر.

غير أن تبني هاتين النقطتين لن يحل مشكل الموضوعية في العلوم الإنسانية، بل على العكس من ذلك، فإن المشكل سي طرح بكل حدته. صحيح، أن دوركايم كان لديه - كما يبدو - اعتقاد بأن الاعتراف بهذين المبدئين كاف لضمان موضوعية البحث. لهذا كان يطالب عالم الاجتماع بدراسة الظواهر الاجتماعية «كأشياء توجد خارج إرادة الذات»، غير أنه لم يتساءل أبدا عما إذا كان مثل هذا المطلب ممكن التحقيق إبستمولوجيا. ولتوضيح هذه النقطة، سنبدأ بذكر مثال ورد في الصفحات الأولى من كتابه، حيث يقول مبينا خطر المفاهيم القبلية: «أن نفس غياب التعريف هو ما دفع إلى القول أحيانا بأن الديمقراطية وجدت بنفس القدر في بداية التاريخ كما في آخره. والحقيقة أن الديمقراطية البدائية وديمقراطية اليوم أمران مختلفان عن بعضهما البعض».

إن تدخل أحكام القيمة في البحث السوسيولوجي بالنسبة لدور كايم،

ليست بقايا ناتجة عن مرحلة شباب هذا العلم مقارنة بالرياضيات وبالعلوم الفيزيائية - الكيميائية. ففي إشارة منه إلى قاعدته الأساسية : (معالجة الظواهر الاجتماعية كأشياء). كتب قائلا : «إن ما تتطلبه هذه القاعدة، هو أن يجعل عالم الاجتماع نفسه في وضعية فكرية شبيهة بوضعية الفيزيائيين والكيميائيين والفسولوجيين عندما يلتزمون السير في مجال لا زال مجهولا بالنسبة لميدانهم العلمي، من أجل سبر أغواره... إلا أن هذا بالضبط ما ينقص علم الاجتماع كي يصل إلى هذه الدرجة من النضج الفكري».

وفي الحقيقة، نحن نعرف اليوم أن الاختلاف بين ظروف عمل الفيزيائيين والكيميائيين والفسولوجيين وظروف عمل السوسولوجيين والمؤرخين ليست مسألة درجة وإنما مسألة طبيعة العمل؛ فعند نقطة توافق البحث في المجال الفيزيائي أو الكيميائي يكون هناك توافق ضمني بين جميع الطبقات المكونة للمجتمع حول قيمة وطبيعة وغاية البحث العلمي.

إن المعرفة أكثر مطابقة للحقيقة الفيزيائية والكيميائية تشكل المثل الأعلى الذي لا يصطدم اليوم بمصالح وقيم أية طبقة اجتماعية؛ وفي هذه الحالة، فإن افتقار العالم إلى الموضوعية في عمله يعود بالأساس إلى نقائص شخصية (افتقار إلى روح التنظيم وإلى القدرة على النفاذ إلى عمق الظاهرة المدروسة وإلى النزاهة الفكرية. إضافة إلى الطبع المتحمس والمتسرع، وإلى الغرور).

وعلى العكس من ذلك، فإن الأمر يختلف في العلوم الإنسانية. ذلك أنه إذا كانت المعرفة بالأحداث لا تؤسس منطقيات صلاحية أحكام القيمة، فمن المؤكد، خلافا لذلك، أنها تساعد أو لا تساعد سيكولوجيا على استيعاب تلك الصلاحية في وعي الناس. إن تشبيه الثوري بالمجرم؛ ومماثلته به، من طبيعته صرف اهتمام القارئ عن الأول؛ ووجود مجتمع بدون طبقات في العصور البدائية، تجعل التأكيد القائل، أنه باستطاعة الناس أيضا إقامة مجتمع بدون طبقات في المستقبل، أمر وارد، كما أن التحليل

الذي يهدف إلى إبراز تناقض المصالح بين الطبقات في المجتمع المعاصر من شأنه أن تكون له عواقب وخيمة على الايديولوجيات المحافظة، الخ؛ غير أن فيما يتعلق بالمشاكل الهامة التي تعترض العلوم الإنسانية، فإن مصالح وقيم الطبقات الاجتماعية تتباين كلياً. وعوض الإجماع حول أحكام القيمة الصريحة منها أو الضمنية كما هو الحال بالنسبة للبحث والمعرفة المناسبة التي تشكل أساس العلوم الفيزيائية - الكيميائية، فإننا نلاحظ في العلوم الإنسانية اختلافات جذرية تهم الاستعداد، والتي تُطرح منذ البداية، وقبل الشروع في البحث، علاوة على أنها غالباً ما تبقى ضمنية ولا شعورية. لهذا السبب، فإن الموضوعية ليست مجرد مشكل فردي، إذ لم يعد الأمر يتعلق فقط بالذكاء وجلاء البصيرة والاستقامة الفكرية، بمحاسن أو مساوئ الفرد؛ فهذا الأخير باستطاعته تجاوز حدود طبقته، وتقبل مطامح (رؤى واستشرافات) تطابق مصالح وقيم طبقة أخرى، إذا كانت هذه الوضعية الجديدة ستسمح له بفهم أفضل للأحداث، بل ويمكنه حتى الاحتفاظ بالقيم القديمة، والاعتراف بحقائق ليست ملائمة لها، مادام (الفرد) غير منسجم معها بالضرورة. إلا أن هذا يشكل استثناءات نادرة نسبياً. إذ في أغلب الأحيان يتقبل المفكر عن حسن نية المقولات الضمنية لعقلية تغلق باب الفهم لجزء مهم من الواقع، منذ الشروع في العمل، ليتدخل بعد ذلك ذكاؤه ونظيره الثاقب وحسن نيته الفكرية، للعمل على تعزيز وجعل النظرة المشوهة والمأدلجة للأحداث، حول نقط مهمة، أكثر احتمالية وأكثر إغراءً أو جاذبية.

في العلوم الإنسانية إذن، لا يكفي تطبيق المنهج الديكارتي، والشك في كل الحقائق المكتسبة والانفتاح الكلي على الأحداث، كما كان يعتقد دوركايم. ذلك لأن الباحث يتناول، في الغالب، دراسة تلك الأحداث بمقولات ومفاهيم قبلية ضمنية ولا شعورية تحول دون الفهم الموضوعي لها.

إن التفاؤل الديكارتي عند «دوركايم» ومشكل الإيديولوجيات الذي لم يكن يمثل بالنسبة إليه إلا ذلك النزر القليل من الحقيقة، كان يعبر عن

تقليد تفاولي لبرجوازية تعرض وضعها، مرة أخرى، لهزة عنيفة نسبيا مع نمو بروتيتاريا كان بإمكانها معارضة تلك البرجوازية، وذلك بفرض نظرتها الاشتراكية الخاصة.

لوسيان غولدمان، العلوم الإنسانية والفلسفة، ترجمة محمد العدلوني الإدريسي ويوسف عبد المنعم، دار الثقافة، الطبعة الأولى، 2001، ص : 36-43.

8.VI. الموضوعية حسب ماكس فيبر

لوسيان غولدمان

ففيبر-الذي تتلمذ في «هيدلبرغ» (Heidelberg) على يد الكانطيين الجدد، من أمثال «ريكيرت، Reckert» و «وينديلبانت Windelbandt»، والذي كان على إطلاع تام بأعمال «لاسك Lask» حيث كان يذكره باستمرار نظرا لتأثره به - على وعي بأنه إذا لم تكن للعلم القدرة على نفي أو إثبات أي حكم قيمة من وجهة نظر منطقية، فإنه ليس من المستحيل استبعاد تلك الأحكام من البحث، خاصة إذا تعلق الأمر بالعلوم الإنسانية. بالنسبة إليه إذن، لم تعد المسألة هي إقصاء كل مفهوم قبلي وكل حكم قيمة، بل على العكس من ذلك، فهو يدعو إلى إدماجها في العلم وتحويلها إلى أدوات نافعة من أجل البحث عن الحقيقة الموضوعية.

لبلوغ هذا الأمر، تبنى «ماكس فيبر» وجهة نظر المدرسة الكانطية الجديدة (بهيدلبرغ)، التي ترى أن الفرق بين العلوم الفيزيائية - الكيميائية والعلوم التاريخية لا يكمن، على الأقل، في الموضوع، بل في التصور. فالأولى تبحث عن القوانين العامة، بينما تهدف الثانية إلى دراسة موضوعية، تفسيرية ومتفهمة للأفراد الذاتيين وللفرديات التاريخية والاجتماعية. بيد أن فردية تاريخية ما ليست حقيقة معطاة، بل إنها تنشأ من المعطى. عن أن أي علم لا يدعي أنه قادر على نقل الواقع وتمثله تمثلا كليا. إنه يبني موضوعه عن

اختيار يحتفظ بها هو أساسي ويقضي ما هو إضافي أو ثانوي. فالأساسي بالنسبة للعلوم الفيزيائية - الكيميائية يتجلى فيما يتكرر ويمكن إدراجه ضمن نسق من القوانين العامة، أما بالنسبة للعلوم الإنسانية، فالفردية التاريخية تقوم على اختيار ما هو أساسي ومهم في نظرنا، أي لما نخضع لأحكامنا القيمية. هكذا، فإن الحقيقة التاريخية تختلف من حقبة إلى أخرى، مع ما ينجم عن ذلك من تعديلات تطرأ على ثبات القيم. إن الاختيار، وهذا أمر بديهي، يقع ليس على مجموعة من الأحداث، (مثل الثورة الفرنسية أو حرب المائة سنة إلى آخره) فحسب، بل يقع أيضا وبالخصوص من وجهة نظرنا، على العناصر الأساسية والهامة في هذه المجموعة (مثل شخصية الرؤساء، الحركات الجماهيرية، الأحداث الفكرية إلخ).

إن فكرة فيبر الأساسية تتجلى في كون أحكام القيمة لا تتدخل إلا في تحديد وبناء الموضوع فقط، حيث يصبح بالإمكان دراسته بعد ذلك بشكل موضوعي وباستقلال عن أحكام القيمة، على اعتبار أن العناصر الملغاة قد تم إهمالها (كالبحث، مثلا، عن مصدر السلاح الذي استعمل لاغتيال القيصر إلخ). يبدو أننا لسنا في حاجة للإشارة إلى بطلان وهم كهذا، فالعناصر المتبقاة تحدد سلفا بطبيعة الحال نتيجة البحث. فالقيم ليست «ملكا لنا» أي ليست ملكا لثقافتنا، ولمجتمعنا، بل إنها ملك لهذه الطبقة الاجتماعية أو تلك، وإن ما يبدو غير ضروري حسب تصور ما، يمكنه، خلافا لذلك، أن يكون ذا أهمية بالغة في تصور آخر. بالإضافة إلى ذلك، نجد «ماكس فيبر» يتحدث باستمرار عما ليس ضروريا وعما هو جدير بالإهمال؛ بيد أنه توجد عناصر من الواقع يتعلق بها وجود طبقة ما؛ غير أن دراستها في إطار شمولي وحتى في إطار علمي يتناقض ومصالح تلك الطبقة؛ والباحث الذي يريد تناولها بالدراسة لا بد أن يصطدم بمقاومة قوية داخلية وخارجية.

حول هذه النقطة، يبدو أن فكر «ماكس فيبر» غير قابل للدعم، فبالرغم من أنه كان يشير دائما (وهو المفكر الشديد الدقة من أن يقبل بحلول توفيقية

ملتبسة) إلى أنه يفصل بين المجال الذي يتضمن أحكام القيمة والمجال الذي يجب إقصاؤه منه، فإن موقفه يتموضع في منتصف الطريق بين سوء المعرفة بالاحتمية الاجتماعية في الفكر السوسيولوجي لدى الدوركايميين وبين قبول الماركسيين التام بها (أي بتلك الحتمية).

لوسيان غولدمان، العلوم الإنسانية والفلسفة، ترجمة محمد العدلوني الإدريسي ويوسف عبد المنعم، دار الثقافة، الطبعة الأولى، 2001، ص : 36-43.

9. VI. الفينومينولوجيا والموضوعية في العلوم الإنسانية

د. علي عبد المعطي محمد

اهتم الذاتيون بالمعاني والأفكار والرغبات التي تقف وراء الظواهر والتي تنفذ إليها نفاذاً كيفياً ذهبوا إلى أن المنهج الفينومينولوجي كما جاء عند هوسرل هو الأقرب إلى اتجاههم، والمعبر عن موقفهم، والفينومينولوجيا في صورتها الأخيرة تحاول إقامة منهج وصفي تصف به بإسهاب كل أنواع الموضوعات في ماهيتها البحتة، بحيث لا يكون هذا الوصف ظاهرياً أو خارجياً أو حسيّاً، وإنما يكون وصفاً متعمقاً لباطن الظواهر، ومدركاً لأعمقها الدفينة. بيد أن الذاتيين لا يوافقون هوسرل في فكرته عن «تعليق الحكم» ذلك لأن الإنسان حين «يفهم» فإنه «يحكم» في نفس الوقت. ومن هنا جاءت إقامتهم لمنهج خاص بالعلوم الإنسانية وهو منهج الفهم الكيفي.

لا يوافق أنصار هذا المنهج وعلى رأسهم «ريكان» على ما انتهت إليه الوضعية بكافة صورها. ورأوا أن الموضوعية في العلوم الإنسانية لا بد وأن تختلف عن مثيلتها في العلوم الطبيعية، وأن عدم قدرة هذه العلوم على التخلي عن الذاتية بمعانيها المختلفة تمثل ميزة تتميز بها تلك العلوم عن غيرها من العلوم الطبيعية. ومع هذا فنحن نستطيع أن نتحدث عن الموضوعية في مجال

العلوم الإنسانية ولكن بمعنى يختلف عن مثيله في العلوم الطبيعية، إذ أن الموضوعية تشير في مجال العلوم الإنسانية إلى قدرتنا على إيجاد علاقة تربط كل حالة فردية بهيكل كلي من الأدلة بحيث نصوغ في نهاية الأمر أنساقا ذاتية تمكننا من استبعاد الذات الفردية التي قد تفسد جزءا من البحث العلمي.

إن الموضوعية في العلوم الإنسانية تجعلنا نتحدث عن نتائج أبحاثنا وفق ما انتهت إليه تلك الأبحاث لا وفق ميولنا ورغباتنا، ويقدم لنا ريكمان المثالين التاليين للتدليل على صحة رأيه هذا، يقول في المثال الأول: «لو أن عالما اجتماعيا طبق استبياننا دقيقا على مائة فرد بهدف معرفة أهمية «شرب البيرة» في حياتهم أو عدم أهميتها وانتهى الاستبيان إلى نتيجة مؤداها «أن شرب البيرة» يمثل أهمية لهم جميعا» فلا شك أن هذه النتيجة تتسم بالموضوعية، لكن افترض أن الباحث نفسه يكره شرب البيرة ويعتبر شربها بغير ذي أهمية للحياة الإنسانية ومع ذلك احتفظ بالنتيجة التي توصل إليها الاستبيان، ولم يصبغها برأيه الشخصي، فلا شك أن يكون ملتزما بأقصى درجات الموضوعية لو أنه وصل إلى النتيجة القائلة بأن الدين كان هو المحرك الأصلي لفهم ذلك العصر، لأنه كان كذلك فعلا.

على الباحث في العلوم الإنسانية أن يجعل ذاته مستقلة عن دائرة البحث، وأن يجعل فهمه أو وصفه غير محتاج لما يجعله مفتقرا للانضباط والدقة، وأن يجرد ذاته من الأحكام الأخلاقية والقيمية، ويضرب لنا ريكمان مثالا يبين لنا فيه الفارق بين موقفين: موقف يكون فيه الباحث داخل دائرة البحث ويصبغه بصبغة أخلاقية، وآخر يكون فيه الباحث خارج تلك الدائرة. فلو أننا كنا نداول «هتلر» بالدراسة فإن صاحب الموقف الأول سوف يدينه أو يهاجم أفعاله وتصرفاته ويصدر في النهاية حكما أخلاقيا عليه باتهامه وإدانته، أما صاحب الموقف الثاني فسوف يكتفي بوصف أفعاله دون أن يصدر عليه حكما أخلاقيا. لكن باحث العلوم الإنسانية هو إنسان قبل أي شيء وهو باعتباره كذلك لا يمكنه تحاشي رغبته في استخدام أبحاثه للتحذير من الشر

والدعوة إلى تبني ما يكون قريبا إلى قلبه أو إيديولوجيته.

فنحن كديمقراطيين نكون شغوفين ببيان أن التاريخ يكشف عن شرور للطفان، ونحن كمحافظين نكون بحاجة إلى بيان النتائج اللاأخلاقية الناجمة عن الطفرات الراديكالية المفاجئة.

ويرى ريكرمان أنه على الرغم من أننا نرغب في التعبير عن اعتقاداتنا الأخلاقية إلا أن ذلك لا يعني صيغ أبحاثنا بتلك الاعتقادات. فحين يعبر المؤرخ مثلا عن اعتقاداته اللاأخلاقية فإنما يكون ذلك من أجل استبعاد تأثيرها عن بحثه، أو لكي يسمح لقارئه أن يسقطونها من حسابهم عند قراءته. إن على المؤرخ كباحث أن يميز بين واجب الوصف المفروض عليه من الوقائع ذاتها وبين مسؤولية الحكم الذي يصدر منه باعتباره إنسانا.

وهكذا تؤدي الممارسة في إطار العلوم الإنسانية إلى تدعيم الفعل بين ما هو ذاتي وبين ما هو موضوعي، وبالتالي تدعيم الاتجاه الموضوعي.

د. علي عبد المعطي محمد، قضايا العلوم الإنسانية، إشكالية المنهج، إشراف وتقديم :

د. يوسف زيدان، الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة الفلسفة والعلم، 1996، ص: 38-40.

10. VI. الأخلاق والموضوعية

ديفيد ب. رزنك

إن معظم الدارسين في ميدان العلم ليس لديهم وقت كاف لفهم المقصود من «الاختلاف» أو «التكذيب» أو لماذا ينبغي ألا نختلف أو نكذب المعطيات. ومع ذلك، يبدو من المفيد أن نقول شيئا عن شتى أنواع الاختلاف والتكذيب التي يمكن أن تحدث، ذلك لأن هناك طرقا مختلفة لارتكاب الناس هذه المخالفات في العلم. ولأجل ذلك يمكننا أن نميز بين عدم الأمانة في جميع المعطيات وعدم الأمانة في تسجيلها. أما الأولى فتحديث عندما يشكل العلماء اختلافات وتلفيقات تفضي إلى نتائج مصطنعة. وعندما يحدث هذا النوع من عدم الأمانة، تتلهم السمعة مع التجربة الصحيحة أو